التدخلات الخارجية في ليبيا وتأثيرها في مسار العملية الانتخابية منذ عام 2011م دراسة تحليلية

د. معمر محمد الكشر*
Moumar1980@gmail.com

DOI: 10.65727/2641-000-021-005

المستخلص:

يتناول هذا البحث التدخلات الخارجية ومسار العملية الانتخابية في ليبيا منذ عام 2011م، من خلال تحليل أنماط تأثير القوى الدولية والإقليمية في البيئة السياسية والأمنية والانتخابية الليبية. ويهدف إلى بيان الكيفية التي أسهمت بها هذه التدخلات في تعميق الانقسامات السياسية والأمنية، وإضعاف المؤسسات، والتأثير في مسار التحول الديمقراطي والانتخابات، واعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي لتحليل أبرز مظاهر التدخل الخارجي وتداعياته على العملية الانتخابية، وتوصل إلى أن تداخل المصالح الخارجية مع الصراعات الداخلية أسهم في تعقيد المسار الانتخابي وإضعاف فرص التوافق والاستقرار، بما انعكس على انتظام العملية الانتخابية وثقة المواطنين بها.

الكلمات المفتاحية: التدخلات الخارجية؛ الانتخابات الليبية؛ العملية الانتخابية؛ الفاعلون الدوليون؛ التحول السياسي.

Abstract

This study examines foreign interventions and the trajectory of the electoral process in Libya since 2011, by analyzing the patterns of influence exerted by international and regional powers on Libya's political, security, and electoral environment. It aims to identify how such interventions have contributed to deepening political and security divisions, weakening institutions, and affecting the course of democratic transition and elections. The study adopts a descriptive-analytical approach to examine the main manifestations of foreign intervention and its implications for the electoral process. The study concludes that the interaction between external interests and internal conflicts has contributed to complicating the electoral process and weakening prospects for consensus and stability, thereby affecting the regularity of elections and citizens' confidence in the electoral process.

Keywords: Keywords: Foreign Interventions; Libyan Elections; Electoral Process; International Actors; Political Transition.

* د. معمر محمد الكشر، محاضر، قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الجفرة، ليبيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المقدمة

شهد النظام السياسي في ليبيا تحولات جذرية بعد عام 2011م، مما أدخل البلاد في تجربة سياسية جديدة لم تشهدها منذ انتهاء عهد المملكة الليبية في عام 1969م وأصبحت مصطلحات مثل "الانتخابات" و"الدستور" و"البرلمان" و"الأحزاب" وغيرها من المسميات، التي لم يعهدها الشعب الليبي طيلة أربعة عقود، في الخطاب السياسي.

تميزت الفترة منذ عام 2011م بحالة من عدم الاستقرار السياسي، وسيادة العنف والصراع المسلح، حيث شهدت ليبيا خلال هذه الفترة ثلاث صراعات مسلحة كبرى في الأعوام 2011م و 2014م و2019م، وعلى الرغم من إجراء أول انتخابات تشريعية في عام 2012 وأخرى في عام 2014م، وعقد اتفاقين سياسيين رئيسيين، هما اتفاق الصخيرات في عام 2015م واتفاق جنيف في عام 2020، إلا أن حالة عدم الاستقرار والانقسام السياسي استمرت، ومن أجل التوصل إلى حل نهائي لمشكلة عدم الاستقرار السياسي والعنف اتفق الفرقاء السياسيون على إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية في ديسمبر عام 2021م، ومع ذلك لم تتوافر البيئة المناسبة لإجراء هذه الانتخابات، وألقت الأطراف السياسية الليبية اللوم بعضها على بعض في الفشل في تحقيق الاستحقاق الانتخابي، وإن الوضع الراهن في ليبيا والذي يُعد نتيجة للتدخل الخارجي، يمكن وصفه عملياً بأنه "كارثة" بدلًا من أن يصبح نموذجاً للتحول السياسي، هذا التوصيف يشير إلى أن الأهداف المعلنة للتدخلات، مثل حماية المدنيين أو تعزيز الديمقراطية، قد تقوضت بشكل كبير، مما أدى إلى نتائج تتناقض مع النوايا المعلنة، وهذا يثير تساؤلات جوهرية حول العواقب غير المقصودة للتدخلات، حتى تلك التي تبرر بأن تدخلها بدواعي إنسانية أو ديمقراطية، ومن هنا يبرز تأثيرها الفعلي على قدرة الدولة على تحديد مستقبلها السياسي عبر الانتخابات.

إشكالية البحث

تتمثل إشكالية البحث في تنامي التدخلات الخارجية في الشأن الليبي وتباين مصالح القوى المنخرطة فيه، وما ترتب على ذلك من تأثيرات في مسار العملية السياسية والانتخابية، في ظل استمرار الانقسام السياسي وتعثر جهود الانتقال الديمقراطي، ومن هنا يطرح البحث التساؤل الرئيس الآتي: **ما آثار وتداعيات التدخلات الخارجية على مسار العملية الانتخابية في ليبيا ما بعد عام 2011م؟**

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

فرضية البحث:

تنطلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن التدخلات الخارجية تؤدي إلى عرقلة الانتخابات الليبية من خلال التأثير على الاستقرار السياسي، وزيادة الانقسامات الداخلية، وتوجيه الدعم المالي والعسكري لأطراف معينة، وهذه الفرضية تسلط الضوء على العلاقة السببية بين التدخلات الخارجية والفشل الانتخابي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من سعيه إلى تحليل أثر التدخلات الخارجية في مسار العملية الانتخابية والتحول الديمقراطي في ليبيا، والكشف عن انعكاساتها على الاستقرار السياسي وبناء الدولة، كما يسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة بالتدخل الدولي في الحالة الليبية، وتقديم قراءة تحليلية للتحديات التي تواجه العملية الانتخابية، بما يمكن أن يفيد الباحثين وصناع القرار في فهم طبيعة هذه التدخلات وتأثيراتها.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى ما يلي:

1. تحليل طبيعة التدخلات الخارجية وأدوارها، وبيان آثارها وتداعياتها على مسار العملية الانتخابية في ليبيا خلال الفترة محل الدراسة.
2. استشراف آفاق العملية الانتخابية في ليبيا، وتحديد أبرز التحديات والسيناريوهات المحتملة في ظل استمرار التدخلات الخارجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري

أولاً: التدخل الخارجي ومفاهيمه النظرية

يُعرف التدخل الخارجي بأنه قيام دولة بالتدخل في شؤون دولة أخرى، غالباً دون موافقتها، بهدف التأثير على سياستها الداخلية أو أمنها القومي، ويُعتبر هذا التدخل عادة انتهاكا لسيادة الدولة واستقلالها.[1] ويعرفه الغنيمي من الفقه المصري بأنه تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد

(1) محسن رمضان جابر، "أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011_2023"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، المجلد 20، العدد01، 2023، ص32.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الإبقاء على الأمور الراهنة للأشياء أو تغييرها، ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق، ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الاقليمية للدولة المعنية، ولذلك فإنه يمثل أهمية كبيرة بالنسبة للوضع الدولي للدولة[1]. وتختلف الاتجاهات التعريفية للتدخل الخارجي مما ينتج عنه مجموعة من المفاهيم التفصيلية:

1. **التدخل لتحقيق المصالح الوطنية:** يرى هذا الاتجاه، الذي يدعمه باحثون مثل "جوزيف ناي" "وهانز مورغنثاو"، أن التدخل هو عبارة عن ممارسات تقوم بها دولة خارجية للتأثير في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، سواء لتحقيق مصالح وطنية عامة أو أهداف استراتيجية محددة للدولة المتدخلة وغالبا ما يكون ذلك على حساب الدولة المتدخل فيها.[2]
2. **التدخل بناءً على درجة القوة المستخدمة:** يرى أصحاب هذا المنظور، والذي يمثله هدلي بول، أن التدخل هو نتاج الفوضى الكامنة في النظام الدولي، ويُنظر إليه على أنه محاولة من دولة ما للتأثير في الشؤون الداخلية لدولة أخرى باستخدام درجات متفاوتة من القوة، مع تكييف شكل التدخل بناءً على وضع الدولة المتلقية والأهداف المرجوة [3] . التدخل كنتيجة للصراع الداخلي: يعتبر هذا النهج الذي ناقشه "ثوسيديدس" لأول مرة، والذي خلص إلى أن التدخل هو نتيجة حتمية للصراع على السلطة داخل الدولة، وأشار إلى أن الأطراف المتصارعة قد تلجأ إلى طلب المساعدة الخارجية لتعزيز شروط انتصارها[4] .
3. **التدخل القائم على العوامل الاقتصادية:** يسلط هذا المنظور الضوء على الدوافع الاقتصادية وراء التدخل، والتي غالبًا ما تكون مدفوعة بالرغبة في السيطرة على الموارد أو الأسواق.

---

(1) صحبي محمد أمين، مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الإنساني، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016.

(2) علاء الدين زردومي. "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي"، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة، 2012، ص14.

(3) المرجع نفسه، ص15.

(4) عدي محمد رضا يونس، "التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة"، المؤسسة الحديثة للكتب، بيروت، 2010، ص 23.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

4. **التدخل كعملية توازن:** يرى هذا المنظور أن التدخل هو عملية تهدف إلى تحقيق التوازن داخل النظام الدولي.[1]

ثانياً: أشكال التدخل الخارجي

تتعدد أشكال التدخل الخارجي وتتباين وفقاً للأهداف والسياقات السياسية والقانونية التي ينشأ في ظلها؛ حيث تتنوع بين أساليب سياسية ودبلوماسية وعسكرية تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على السيادة الوطنية، وبناء على ذلك، يمكن حصر أبرز هذه الأشكال وأطرها النظرية والتطبيقية في النقاط الآتية:

1. **التدخل الداخلي:** يحدث عندما يتدخل طرف خارجي أو دولي في الشؤون الداخلية لدولة ما، بهدف التأثير على قراراتها أو سياساتها الداخلية، ويمكن أن يتخذ أشكالًا متعددة مثل التأثير على نتائج الانتخابات، أو تقديم الدعم المالي أو الإعلامي، وعلى الرغم من أنه يُعتبر غالباً انتهاكاً للسيادة الوطنية، إلا أنه قد يُبرر أحياناً بموجب القانون الدولي، خاصة في حالات انتهاكات حقوق الإنسان.[2]
2. **التدخل الخارجي:** يشير إلى تدخل فاعلين دوليين أو منظمات خارجية في شؤون داخلية محددة لدولة ما، بهدف التأثير على سياساتها أو دعم طرف معين في نزاع داخلي، ويمكن أن يشمل هذا التدخل الجانب العسكري أو السياسي أو الاقتصادي، ورغم أن هدفه قد يكون تعزيز السلام الدولي أو الديمقراطية، إلا أنه يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستقرار وتفاقم الأزمات القائمة.[3]
3. **التدخل العقابي:** هو نوع من التدخل الدولي يتضمن استخدام القوة القسرية أو تدابير أخرى لمعاقبة دولة لانتهاكها القانون الدولي أو تهديدها للسلام والأمن الدوليين، ويمكن أن يشمل هذا الإجراءات العسكرية أو العقوبات الاقتصادية، ويهدف إلى ردع تكرار الأفعال المرفوضة.[4]

---

(1) محمد عابد الجابري. "الدولة والمجتمع في الفكر السياسي العربي". دار الفكر، 1991، ص78.

(2) خالد حساني، "بعض الأشكال النظرية لمفهوم التدخل الإنساني"، مجلة المستقبل العربي، العدد425، 2014، ص 42.

(3) أسماء رسولي، "التدخلات الخارجية في دول 'الربيع العربي' وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا"، مجلة العلوم السياسية، مج 5 ع3، 2016 ص 274- ص292.

(4) Lang Jr, A. F. "Punitive Intervention:(Enforcing Justice or Generating Conflict? In Mark Evans Ed.), Just War Theory". Edinburgh University Press, 2020, p.50-70.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

4. **التدخل الفردي أو الجماعي:** يشير إلى الإجراءات التي تتخذها دولة واحدة أو مجموعة من الدول للتدخل في شؤون دولة أخرى أو في مسائل الأمن الدولي، ويتراوح هذا التدخل من الضغط الدبلوماسي إلى التدابير العسكرية المباشرة.[1]
5. **التدخل الصريح أو الضمني:** "فالتدخل الصريح" يتضمن الاستخدام المباشر للقوة أو العمل العسكري للتدخل في نزاع داخلي أو أزمة إنسانية.[2] بينما "التدخل الضمني" يحدث عندما تقدم دولة دعما غير مباشر، مثل المساعدات المالية أو الأسلحة أو التأثير الإعلامي، لطرف في نزاع دون مشاركة عسكرية مباشرة.[3]

المبحث الثاني: المشهد الانتخابي والإرث السياسي في ليبيا (2011-2021م)

أولاً: لمحة تاريخية عن الانتخابات في ليبيا قبل وبعد 2011م

تُظهر الانتخابات في ليبيا، سواء قبل أو بعد عام 2011م، تاريخاً معقداً من المحاولات الديمقراطية التي غالباً ما قوضتها عوامل داخلية وخارجية، فقد مثّلت هذه المحاولات انعكاساً حياً لتحولات النظام السياسي وتوازنات القوى المحلية، حيث تراوحت التجارب بين بناء الدولة الحديثة في مرحلة التأسيس، والجمود السياسي في مراحل الحكم الفردي، وصولاً إلى مخاضات الانتقال الديمقراطي المتعثرة التي تلت ثورة فبراير، وفي هذا السياق، يمكن تتبع المسار الانتخابي الليبي عبر المراحل الآتية:

1. الانتخابات في فترة المملكة (1951-1968م)

شهدت ليبيا في العهد الملكي عدة انتخابات تشريعية (1952، 1964، 1965، 1967، و1968م)، تحولت خلالها العملية الانتخابية من التعددية البرلمانية إلى الاعتماد على الترشح المستقل والقبلي بعد حظر الأحزاب، مع تسجيل حالات تزوير لصالح الحكومة قبل إلغاء الملكية.[4]

---

(1) محمد غازي ناصر الجباني، "التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، الطبعة الأولى، السنة 2010، ص22.

(2) أحمد جاد الله، "القانون الدولي: الأسس والمفاهيم"، مكتبة دار العلوم، 2017، ص 90.

(3) عبد الله الحاج، "التدخل العسكري في العلاقات الدولية: دراسة في ضوء القانون الدولي"، دار المريخ، 2015، ص112.

(4) عابدين الدردير الشريف، راضية محمد المعداني.""تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877م-2014م""، الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية بنغازي، ليبيا، السنة 2018، ص72.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

2. الانتخابات في عهد الجماهيرية (1969–2011م)

في عهد الجماهيرية (1969–2011)، حُظرت الأحزاب، واستُبدلت الانتخابات التقليدية والبرلمان بنظام "التصعيد الشعبي المباشر" عبر المؤتمرات الشعبية الأساسية، باستثناء استفتاء اتحاد الجمهوريات العربية عام 1971م ومحاولة إصلاحية محدودة ضمن مشروع "ليبيا الغد" عام 2005م.[1]

3. الانتخابات بعد عام 2011م

تأسس المجلس الوطني الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية عام 2011م كحكومة مؤقتة، وفي يوليو 2012م: أجرت ليبيا أول انتخابات حرة منذ عقود لانتخاب المؤتمر الوطني العام، وكانت هذه الانتخابات خطوة هامة، حيث تنافست الأحزاب السياسية على المقاعد في هذا المؤتمر الذي تولى مهمة صياغة دستور جديد للبلاد، وشهدت هذه الفترة استقطاباً سياسياً حاداً بين التيارات المختلفة، مثل الإسلامية والليبرالية، وفي في عام 2014م انتهت ولاية المؤتمر الوطني العام، مما أدى إلى تصاعد التوترات وفي صيف 2014م: أُجريت انتخابات جديدة تحت إشراف الأمم المتحدة، حيث تم انتخاب مجلس النواب ليحل محل المؤتمر الوطني العام. [2]

ثانياً: دور وتحديات المفوضية الوطنية العليا للانتخابات

أُنشئت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بموجب القانون رقم 5 لسنة 2012م، الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي في يناير 2012م، وهي هيئة فنية غير سياسية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والذمة المالية المستقلة، ومقرها الرئيسي مدينة طرابلس، ولديها 17 مكتباً انتخابياً موزعاً على جميع أنحاء ليبيا، تعمل المفوضية في بيئة شديدة عدم الاستقرار والانقسام، مما يؤثر بشكل مباشر على قدرتها على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وكان لغياب البنية التحتية الانتخابية الفعالة، وضعف أجهزة الدولة في السيطرة على أجزاء كبيرة من البلاد، من أبرز العوائق التي وقفت أمام عملها.

(1)- Allan, J. A. (Ed.), “Libya Since Independence: Economic and Political Development”, 1982, Londonoom Helm

(2)- Trauthig, I.K, “Gaining Legitimacy in Post-Qaddafi Libya: Analysing Attempts of the Muslim Brotherhood”. Societies, 2019, 9(3), 65

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثالثاً: العوائق الرئيسية أمام الانتخابات الليبية (2011-2021م).

تواجه العملية الانتخابية في ليبيا العديد من العوائق التي تعرقل إتمامها بنجاح، وهي مرتبطة بعوامل سياسية وأمنية وقانونية واجتماعية، حيث تعاني ليبيا من انقسام سياسي حاد بين السلطات المتنافسة، حيث توجد حكومتان رئيسيتان خلال هذه الفترة: واحدة في الغرب وأخرى في الشرق، وهذا الانقسام يجعل من الصعب الاتفاق على قاعدة دستورية تنظم الانتخابات[1].

يؤثر انتشار المجموعات المسلحة والاشتباكات المتكررة في عدة مناطق في ليبيا على الاستقرار العام، مما يجعل من الصعب إجراء الانتخابات بأمان، وكما أن السيطرة المتفاوتة للمجموعات المسلحة على الأراضي الليبية خلقت تحديات لتسجيل الناخبين وحركة المرشحين.[2]

إن غياب أساس دستوري واضح، وما يفاقمه من افتقار إلى إطار قانوني جلي للانتخابات وإلى توافق حول الدستور، يعيق التوصل إلى تفاهمات سياسية، في حين تؤدي الخلافات بين مختلف الأطراف بشأن هذه القوانين إلى تفاقم حالة الجمود السياسي.[3] تلعب الدول الأجنبية دوراً كبيراً في دعم الأطراف المتحاربة المختلفة، مما يخلق بيئة غير مستقرة تؤثر على إجراء الانتخابات بحرية ونزاهة.[4]

يتسم المناخ السياسي في ليبيا بانعدام الثقة بين الأطراف المتنازعة، مما يعيق التوصل إلى اتفاقات تضمن إجراء انتخابات حرة ونزيهة ويولّد شكوكاً متبادلة، الأمر الذي يجعل هذه الأطراف مترددة في

(1) United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). *Libya Political Dialogue Report* Available at: https://unsmil.unmissions.org تقارير الأمم المتحدة حول الانقسام السياسي ودوره في عرقلة الانتخابات.

(2) Institute for Security Studies (ISS). *Libya's Security Crisis and Its Impact on Elections*. Available at: https://issafrica.org/ ليبيا تقارير ودراسات معهد الدراسات الأمنية حول تأثير الوضع الأمني على الانتخابات في ليبيا.

(3) Carnegie Endowment for International Peace. *Libya's Constitutional Deadlock: Challenges and Prospects*. Available at: https://carnegieendowment.org/ تحليلات مؤسسة كارنيغي حول غياب القاعدة الدستورية وتأثيرها على القاعدة الدستورية.

(4) Council on Foreign Relations (CFR). Foreign Influence and Libya's Ongoing Conflict. Available at: https://www.cfr.org/ تقارير مجلس العلاقات الخارجية حول التدخلات الخارجية وتأثيرها على الانتخابات الليبية.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الالتزام بالعملية الانتخابية.[1] إن التهجير الداخلي، الناتج عن الصراعات المستمرة، يؤدي إلى تعقيد تسجيل الناخبين في المناطق المتأثرة، ويزيد غياب البنية التحتية الانتخابية في بعض المناطق من هذه الصعوبات.[2] ويؤدي النزوح الداخلي الناجم عن النزاعات المستمرة إلى تعقيد عملية تسجيل الناخبين في المناطق المتضررة، كما أن غياب البنية التحتية الانتخابية في بعض المناطق يفاقم هذه الصعوبات.[3]

رابعاً: الإرث السياسي الدائم الذي يؤثر على الانتقال الديمقراطي

إن المشهد الانتخابي في ليبيا، كما يتضح من تاريخها، يكشف عن نمط من المحاولات المتعثرة للديمقراطية حتى قبل عام 2011م، حيث تميزت هذه المحاولات بحظر الأحزاب، والتركيز على الولاءات القبلية، والتلاعب بصناديق الاقتراع، وقد اتسمت المرحلة السابقة لعام 2011م بمحدودية دور المؤسسات الديمقراطية التمثيلية والممارسة الانتخابية، وهو ما جعل الجهود اللاحقة تواجه تحديات تتعلق بتطوير المؤسسات وتعزيز الممارسة السياسية والانتخابية، عرضة بشكل خاص للتلاعب الداخلي والخارجي، وإن الإرث السياسي الليبي، الذي يمتد من العهد الملكي إلى الجماهيرية وما بعدها، يشكل تحدياً كبيراً أمام أي انتقال ديمقراطي، ويمكن توضيح أهم الملامح التي رافقت ذلك المشهد:

1. الهياكل الاقتصادية والاجتماعية: اعتمد الاقتصاد الليبي خلال المرحلة السابقة بدرجة كبيرة على قطاع النفط بوصفه المصدر الرئيس للإيرادات، وهو قطاع لا يتطلب بالضرورة توظيفًا واسعاً للموارد والقدرات المحلية في عمليات الإنتاج، في حين تمتد عوائده إلى مختلف شرائح المجتمع من خلال الإنفاق العام وتوزيع الإيرادات، وقد أسهم هذا النمط الاقتصادي في تشكيل بنية اقتصادية واجتماعية اتسمت بارتفاع الاعتماد على الدولة وعوائد النفط، مع محدودية تنوع الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، كما انعكست

(1) International Crisis Group (ICG). Libya's Electoral Impasse: Understanding Internal Tensions. Available at: https://www.crisisgroup.org. تقارير مجموعة الأزمات الدولية حول العلاقات بين الأطراف الليبية وتأثيرها على الانتخابات

(2) UNHCR. Displacement and Voter Registration Challenges in Libya. Available at: https://www.unhcr.org/ تقارير عن التهجير الداخلي في ليبيا وتأثيره على الانتخابات .

(3) LSE. Social and Cultural Dynamics in Libya's Political Process. Available at: https://www.lse.ac.uk/ أبحاث حول التأثيرات الاجتماعية والثقافية على العملية الانتخابية في ليبيا.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

طريقة إدارة الموارد النفطية على أنماط العلاقة بين الدولة والمجتمع، وعلى طبيعة المشاركة الاقتصادية والسياسية، بما أدى إلى بروز أنماط من الولاءات والعلاقات الاجتماعية المرتبطة بتوزيع الموارد، وفي هذا السياق، يمكن تناول الحالة الليبية في إطار مفهوم "لعنة الموارد"، الذي يشير إلى التحديات التي قد تواجه الاقتصادات شديدة الاعتماد على الموارد الطبيعية، ولا سيما فيما يتعلق بتنويع الاقتصاد وتطوير القطاعات الإنتاجية.[1]

2. الهياكل السياسية: اتسم النظام السياسي في ليبيا خلال عهد الجماهيرية بطابع مركزي في إدارة الشأن العام وصنع القرار، إلى جانب حضور الاعتبارات القبلية والاجتماعية في الحياة السياسية، كما اعتمدت البنية السياسية على منظومة المؤتمرات واللجان الشعبية بدلاً من المؤسسات السياسية التقليدية، وهو ما أسهم في تشكيل نمط خاص للمشاركة السياسية وإدارة الشأن العام، ومع التحولات السياسية التي شهدتها البلاد بعد عام 2011م، واجهت الدولة تحديات مرتبطة بإعادة تنظيم المؤسسات السياسية، وتطوير الأطر القانونية، وترسيخ آليات المشاركة والعملية الانتخابية.[2]
3. الهياكل الثقافية: أسهمت طبيعة النظام السياسي والاقتصادي خلال المرحلة السابقة لعام 2011م في تشكيل أنماط معينة من الثقافة السياسية والاجتماعية، ارتبط بعضها بدرجة الاعتماد على مؤسسات الدولة وآليات توزيع الموارد العامة، كما انعكست طبيعة إدارة الموارد النفطية والاقتصاد الوطني على أنماط المشاركة الاقتصادية والسياسية، وعلى العلاقات بين النخب ومؤسسات الدولة، وفي هذا السياق، اتجه جانب من المجتمع إلى الاعتماد على الروابط الاجتماعية والقبلية باعتبارها أطراً للتفاعل والتكيف مع الظروف السياسية والاقتصادية السائدة، كما تأثر دور النخب والمثقفين بطبيعة البيئة السياسية والمؤسسية آنذاك، إذ كانت مساحة المشاركة العامة والنقاش السياسي تختلف عن السياقات التي تتوافر فيها مؤسسات تعددية مستقرة، وقد انعكس ذلك على حضور المثقفين في المجال العام وعلى قدرتهم

(1) سهام بن علال بن رحو، "الأزمة الليبية بين الإرث السياسي وثقافة الشرعية الانتخابية"، استراتيجيا"، مجلة دراسات الدفاع، العدد 10 ، السنة 2018، ص 89.

(2) United States Institute of Peace. “Security and Justice in Post-Revolution Libya: Where to Turn?”, Peaceworks 100, 2013.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

على الإسهام بصورة منتظمة في النقاشات المتعلقة بالشأن السياسي والاجتماعي. ومع التحولات التي شهدتها ليبيا بعد عام 2011م، برزت الحاجة إلى إعادة بناء المجال العام وتعزيز دور المؤسسات الثقافية والفكرية، بما يدعم المشاركة المجتمعية والحوار والنقاش العام.[1]

إن هذا الإرث التاريخي من الممارسات الديمقراطية المحدودة للمؤسسات التمثيلية يجعل جهود ما بعد 2011م لبناء نظام انتخابي ديمقراطي تواجه فراغاً مؤسسياً كبيراً، وإن "انعدام الثقة بين الأطراف الليبية" و"تآكل ثقة المواطنين" ليسا مجرد نتائج للصراعات الأخيرة، بل هما متجذران بعمق في هذا الإرث التاريخي، وهذه الهشاشة توفر أرضاً خصبة للتدخلات الخارجية لاستغلالها وللانقسامات الداخلية لتزدهر، مما يجعل التقدم الانتخابي الحقيقي صعباً للغاية.

المبحث الثالث: التدخلات الدولية والإقليمية في ليبيا (2011-2021م)

أولاً: تحليل الفاعلين الدوليين الرئيسيين

شكلت التدخلات الدولية في ليبيا، خاصة منذ عام 2011م، عاملًا رئيسياً في تعقيد الأزمة السياسية وجعل الحل السياسي صعباً، وقد أعاقت هذه التدخلات، العسكرية والسياسية، من قبل قوى كبرى مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإيطاليا وروسيا، إجراء انتخابات نزيهة وشاملة، مما جعل من الصعب على ليبيا تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي.[2] لا يقتصر تأثير التدخلات الخارجية في الدول الهشة على إضعاف السيادة الوطنية بصورة مباشرة، بل يمتد إلى تقويض فاعلية مؤسسات الدولة والتأثير في استقلال قرارها السياسي، بما ينعكس على شرعية النظام السياسي وقدرته على إدارة شؤونه العامة، كما أن تداخل العوامل الداخلية، مثل الانقسام السياسي وضعف الحوكمة، مع الضغوط والتدخلات الخارجية، يسهم في تعميق الهشاشة المؤسسية وإضعاف استقرار الدولة[3]

(1) سهام بن علال بن رحو، 2018، مرجع سابق ذكره، ص91.

(2) Bellamy, A. J. The Responsibility to Protect and the 2011 Intervention in Libya. International Politics, 48(3), 2011, pp. 261-277.

(3) البكباك، مفيد خليفة، وعزالدين مختار فكرون» .الأمننة وإدارة الأزمات الأمنية في الدول الهشة :دراسة تحليلية في ضوء نظرية الأمننة .«*مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال* 13، العدد2 (2026)
https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/511

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

1. الولايات المتحدة الأمريكية:

مارست الولايات المتحدة حضوراً متدرجاً في الشأن الليبي منذ عام 2011م، عبر مسارات دبلوماسية وسياسية وأمنية، ارتبطت بصورة أساسية بدعم التسوية السياسية ومكافحة الإرهاب وحماية المصالح الإقليمية والدولية، وقد اتخذ هذا الدور أشكالاً متعددة، شملت التواصل مع الأطراف والقوى السياسية والعسكرية الليبية، ودعم بعض الترتيبات السياسية التي رعتها الأمم المتحدة، فضلاً عن تنفيذ عمليات عسكرية محدودة ضد تنظيم "داعش" في إطار مكافحة الإرهاب، وقد أسهم هذا النمط من الانخراط الخارجي في جعل الدور الأمريكي أحد مكونات البيئة الدولية المؤثرة في تطورات الأزمة الليبية، خاصة مع استمرار الانقسام بين المؤسسات والقوى السياسية والعسكرية، كما أن تعامل الولايات المتحدة مع أطراف ومؤسسات مختلفة في مراحل متباينة من الأزمة، إلى جانب تدخلها في الملف الأمني، جعل تأثيرها يتجاوز الجانب الدبلوماسي إلى التأثير في توازنات المشهد السياسي والأمني، ولا يعني ذلك أن هذا الدور كان العامل الوحيد في حالة عدم الاستقرار، إذ تداخل مع عوامل داخلية وإقليمية ودولية متعددة، إلا أنه شكل جزءًا من السياق الذي اتسم بتعدد مراكز النفوذ وصعوبة الوصول إلى توافق سياسي مستقر، وانعكس استمرار هذه البيئة على مسار العملية الانتخابية؛ إذ تعثرت محاولات تنظيم الانتخابات التي طُرحت خلال عامي 2018 و2019م، في ظل تصاعد الصراع المسلح، وعليه يمكن تناول الدور الأمريكي في إطار التأثير غير المباشر في مسار العملية الانتخابية؛ فلم يكن التأثير بالضرورة في صورة قرار مباشر بتأجيل الانتخابات، وإنما من خلال الانخراط السياسي والأمني في الأزمة، والتعامل مع أطراف متعددة، والمساهمة في تشكيل البيئة الدولية المحيطة بالتسوية الليبية، وهي عوامل تداخلت مع أسباب داخلية وإقليمية أخرى أثرت في سرعة الانتقال نحو الاستحقاق الانتخابي.

2. فرنسا:

يمثل التدخل الفرنسي في ليبيا منذ عام 2011م أحد العوامل الخارجية التي أسهمت في إعادة تشكيل المشهد السياسي والأمني الليبي، إذ شاركت فرنسا بصورة مباشرة في العمليات العسكرية التي انتهت بسقوط النظام السابق، وعلى الرغم من استناد التدخل إلى مبررات حماية المدنيين، فإن الانتقال من العمل العسكري إلى مرحلة بناء الدولة لم يرافقه تصور متكامل لمعالجة تداعيات النزاع وإعادة بناء

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المؤسسات، وهو ما أقرت به تقارير فرنسية رسمية لاحقة. كما اتسم الدور الفرنسي في المراحل اللاحقة بدرجة من الازدواجية؛ ففي الوقت الذي دعمت فيه باريس المسار السياسي وحكومة الوفاق، حافظت في الوقت ذاته على قنوات سياسية وأمنية مع أطراف أخرى، وهو ما أوجد تناقضاً بين دعم المسار التوافقي والتعامل مع أحد أطراف الانقسام، كما أسهم هذا النمط من التدخل في إرباك توازنات العملية السياسية وإضعاف وضوح المسار الانتقالي؛ إذ أصبحت المبادرات الدولية المتعددة، ومنها المبادرات الفرنسية، جزءًا من بيئة تفاوضية متشابكة تتداخل فيها المصالح الدولية مع الانقسامات الداخلية، وقد انعكس ذلك على مسار الانتخابات بصورة غير مباشرة، من خلال تعقيد التوافق حول ترتيبات المرحلة الانتقالية، بدل أن يكون التدخل الخارجي عاملاً موحداً للمؤسسات والقوى السياسية.[1]

3. روسيا:

تزايد الانخراط الروسي في ليبيا بعد عام 2011م، ولا سيما مع تصاعد الصراع السياسي والعسكري، حيث سعت موسكو إلى تعزيز حضورها ومصالحها الاستراتيجية والاقتصادية في البلاد، واتخذ هذا الانخراط أبعاداً سياسية وأمنية، من خلال التواصل مع الأطراف الليبية، وقد أسهم هذا الدور في التأثير في موازين القوى وإطالة أمد التنافس بين الأطراف، بما انعكس على البيئة السياسية والأمنية اللازمة لإنجاح التسوية والانتقال الانتخابي، كما أدى استمرار التدخلات الخارجية وتعدد مراكز الدعم إلى تعقيد جهود توحيد المؤسسات وتحقيق التوافق السياسي ومن ثم، يمكن النظر إلى التأثير الروسي في الانتخابات باعتباره تأثيراً غير مباشر، ارتبط بتعقيد البيئة التي سبقت استحقاق ديسمبر 2021.[2]

4. إيطاليا:

كانت لإيطاليا علاقات تاريخية مع ليبيا، ولعبت دوراً مهماً في دعم العملية الانتقالية، بهدف المساعدة في الانتخابات من خلال تقديم الدعم الفني والدبلوماسي، كما هدفت تدخلاتها الاقتصادية والعسكرية إلى تعزيز مصالحها في المنطقة وشاركت في دعم الانتخابات من خلال تقديم المساعدة، إلا ان تدخل

(1) Davidson, J. W. "France, Britain and the intervention in Libya: an integrated analysis". Cambridge Review of International Affairs, 26(2), (2013), 310-329.
(2) Kington, Tom. "What military advantage could Russia get out of Libya?" Defense News, February 2, 2024.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

إيطاليا أدى إلى تعقيد الاستقرار الداخلي بسبب تضارب الأجندات مع الأطراف الأجنبية الأخرى، وقد أدت هده التحديات الأمنية والصراعات الداخلية في ليبيا إلى تأجيل الانتخابات عدة مرات.[1]

لذلك تعد ليبيا بالغة الأهمية بالنسبة إلى إيطاليا؛ فتوطيد العلاقات مع السلطات الليبية من شأنه أن يفتح الباب على مصراعيه أمام الشركات الإيطالية للاستفادة من أوجه الاستثمار المحتملة لدى السوق الليبي، فمن ناحية، تسعى إيطاليا ليس فقط للحفاظ على مصالحها الموجودة، بل أيضاً لتعزيز هذه المصالح من خلال انتهاز الفرص للدخول في سوق الاستثمار الليبي في قطاعات الطاقة والتنمية والصناعة، ويكمن الاهتمام الإيطالي بالأزمة الليبية إلى عدة عوامل يقع في مقدمتها تحقيق الأمن من خلال التصدي لتهديد الهجرة غير النظامية، وأزمة اللاجئين، إلى جانب السعي إلى تأمين مصادر الطاقة واستعادة النفوذ، حيث تعتبر إيطاليا ليبيا مجالها الحيوي.[2]

ثانياً: الفاعلين الإقليميين

لعبت التدخلات الإقليمية دوراً أساسياً في تعقيد الوضع السياسي والأمني في ليبيا، مما أثر على مسار عملية السلام وإجراء الانتخابات، تدخلت العديد من الدول الإقليمية في الأزمة الليبية سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال دعم الأطراف المختلفة في النزاع.

5. تركيا:

برز الدور التركي في الأزمة الليبية بصورة أكثر وضوحا منذ عام 2019م، من خلال دعم حكومة الوفاق الوطني وتوقيع مذكرتي تفاهم بشأن التعاون الأمني وترسيم الحدود البحرية، ثم الانتقال إلى انخراط مباشر في التفاعلات السياسية والأمنية، وقد أسهم هذا التدخل في إعادة تشكيل موازين القوى خلال النزاع، بالتزامن مع تدخلات خارجية مقابلة، الأمر الذي جعل الأزمة الليبية أكثر ارتباطاً بالتنافس الإقليمي والدولي، وتكمن أهمية الدور التركي في تأثيره في البيئة السياسية والأمنية التي سبقت استحقاق ديسمبر 2021م، إذ أصبحت مخرجات التفاوض السياسي مرتبطة بدرجة أكبر بتوازنات القوى والدعم الخارجي،

(1) Lacher, W. “The Libyan Conflict and Italy's Strategic Dilemmas. Mediterranean Politics”, 18(3), 2013, pp. 215-217.

(2) توفيق بوستي، وبخوش سمي ، "السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي :قراءة في الأبعاد والاتجاهات"، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، 6(1)، 2021، ص 105.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ورغم إعلان تركيا دعمها للمسار السياسي والانتخابات، فإن استمرار حضورها وتأثيرها في المرحلة الانتقالية أضاف بُعداً خارجياً إلى التنافس الداخلي، وأسهم في تعقيد عملية بناء توافق شامل حول ترتيبات المرحلة الانتقالية، وعليه، يمكن تحليل الدور التركي باعتباره أحد العوامل الخارجية الإقليمية التي أثرت في البيئة الحاضنة للعملية الانتخابية.[1]

6. مصر

ارتبط الدور المصري في الأزمة الليبية منذ عام 2011م باعتبارات أمنية واستراتيجية واقتصادية، بحكم الجوار الجغرافي وتأثر الأمن المصري المباشر بتطور النزاع الليبي، وتعد مصر من أكثر الدول التي شكل تدخلها تأثيراً على مسارات الأزمة، وقد اتخذ هذا الدور عدة أبعاد، تتمثل في الأبعاد السياسية والأمنية، شملت التواصل مع مختلف الأطراف الليبية، كما استضافت مصر اجتماعات اللجنة الدستورية الليبية في الغردقة عام 2021م، وأسهمت في مناقشة المقترحات المتعلقة بالأساس الدستوري للانتخابات، ومع ذلك فإن تعدد مسارات التحرك الإقليمي، ومنها المسار المصري، أضاف إلى المشهد الليبي شبكة من التوازنات والمصالح الخارجية المتداخلة، الأمر الذي جعل التوافق حول القواعد الدستورية والسياسية للانتخابات أكثر تعقيداً ومع ذلك، فإن مصر أعلنت دعمها لإجراء انتخابات 2021م، ولذلك فإن تأثيرها يُفهم بصورة أدق باعتباره تأثيراً في بيئة الصراع والتوازنات السياسية المحيطة بالانتخابات، وليس بوصفه سبباً منفرداً لتأجيلها.[2]

7. تونس:

فرضت الجغرافيا والمصالح الأمنية والاقتصادية على تونس الانخراط المباشر في الأزمة الليبية، واتخذ تدخلها أساساً طابعاً سياسياً ودبلوماسياً، من خلال استضافة الحوارات واللقاءات بين الأطراف الليبية ودعم المسار الأممي، وقد برز ذلك بوضوح في استضافة ملتقى الحوار السياسي الليبي في تونس

(1) Köse, E. "Turkey's Strategy in Libya After 2021: Political and Military Influence in the Mediterranean". Mediterranean Affairs, 31(4), 2022, pp. 34-47.

(2) محمد الجبالي، "مصر والأزمة الليبية: السياسات والدور الإقليمي". مجلة السياسة والدراسات الدولية، 47(2)، 2021، ص. 75- ص88.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

عام 2020م، الذي أقر خارطة طريق حددت 24 ديسمبر 2021م موعداً للانتخابات، كما استضافت تونس عدة اجتماعات هامة من بينهما اجتماعات اللجنة القانونية واللجنة الاستشارية التي ناقشت القاعدة الدستورية للانتخابات التي تمثل النقطة الأكثر أهمية وحساسية في المشهد السياسي الليبي، إلا أن استمرار الخلافات حول هذه القاعدة وعدم التوصل إلى توافق نهائي في المواعيد المحددة أضافا مزيداً من التعقيد إلى المسار الانتخابي، ومن هذا المنظور، لم يكن التأثير التونسي نابعاً من موقف معلن ضد الانتخابات، وإنما من طبيعة الدور الوسيط نفسه وتعدد مسارات التفاوض التي لم تتمكن من حسم الخلافات الأساسية في الوقت المناسب، الأمر الذي أسهم بصورة غير مباشرة في إطالة المرحلة الانتقالية وتعقيد الوصول إلى ترتيبات انتخابية متوافق عليها.

8. الجزائر:

تشترك الجزائر في حدود طويلة مع ليبيا ولها علاقات وثيقة بها، على دعم الحلول السلمية للأزمة الليبية، مع التركيز على احترام سيادة ليبيا ووحدتها، وتعتبر في مقدمة الدول التي أطلقت مبادرات دبلوماسية في بداية الأزمة، داعية إلى إنهاء الصراع عبر التفاوض بين الأطراف الليبية المختلفة، وعلى الرغم من أن الجزائر لم تشارك في التدخلات العسكرية في ليبيا، إلا أنها دعمت الاتفاق السياسي في الصخيرات عام 2015م، وقد كانت مؤيداً رئيسياً للحكومات الليبية المعترف بها دوليا ودعت إلى ضرورة توحيد المؤسسة العسكرية الليبية، وعارضت التدخلات الأجنبية التي تؤدي إلى تعزيز النزاع، كما دعت إلى تفعيل دور الاتحاد الإفريقي في حل الأزمة، باعتبار أن الحل السياسي هو الطريق الأمثل لتحقيق الاستقرار في ليبيا وتجنب التدخلات الخارجية التي تعقد الوضع، وقدمت مقاربة دبلوماسية مضادة للتدخل العسكري، لكنها لم تستطع منع تصاعد الصراع الذي دعمته أطراف أخرى.[1]

يمكن القول بأن الدبلوماسية الجزائرية ترتكز تجاه إعادة الأمن والاستقرار في ليبيا على ثلاثة محاور، وتتمثل في تعزيز الحوار بين الفرقاء الليبيين اعتماداً على تجربة الجزائر في مالي ودورها في إعادة السلم

(1) أحمد بن علي، "السياسة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية: التحديات والمواقف". مجلة العلاقات الدولية، 15(1)، 2018، ص 77- ص88.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

في هذا البلد، وتثبيت معادلة الحوار السياسي، والعمل ضمن الأطر المؤسساتية الدولية كالأمم المتحدة ومجلس الأمن، والجزائر تعمل وفق المكونات الثلاثة ولا يتعارض دورها مع الدور الأممي الذي يقر بدور المقاربة الجزائرية.[1]

9. المغرب:

برز الدور المغربي في الأزمة الليبية من خلال استضافة ورعاية الحوار السياسي الذي أفضى إلى توقيع الاتفاق السياسي الليبي في الصخيرات عام 2015م، برعاية الأمم المتحدة، بهدف إنهاء الانقسام وتوحيد مؤسسات الدولة ووضع إطار للمرحلة الانتقالية، ورغم أهمية الاتفاق في إعادة تنظيم المؤسسات السياسية وإنشاء حكومة الوفاق الوطني، فإن محدودية توافق الأطراف حوله، وعدم انضمام بعض القوى الرئيسية إليه بصورة كاملة، إلى جانب صعوبة تنفيذ ترتيباته، حدت من قدرته على إنهاء الانقسام السياسي والمؤسسي، ومن منظور نقدي، فإن الإخفاق لم يكن في استضافة المغرب للحوار بقدر ما تمثل في عدم تحول مخرجات الصخيرات إلى تسوية سياسية مستقرة وقابلة للتنفيذ؛ إذ استمرت الخلافات حول شرعية المؤسسات وصلاحياتها، وظلت الترتيبات الانتقالية قائمة دون الوصول إلى تسوية دستورية وانتخابية نهائية، وقد انعكس ذلك على مسار الانتخابات بصورة غير مباشرة، حيث أسهم استمرار المرحلة الانتقالية وتعدد المؤسسات في تأخير الانتقال من التسوية المؤقتة إلى الاستحقاق الانتخابي، وعليه يمكن القول إن الدور المغربي كان دبلوماسياً بالأساس، لكنه لم ينجح في معالجة جذور الانقسام الليبي أو ضمان تنفيذ التسوية التي ساهم في احتضانها، وهو ما حد من أثرها في الوصول إلى انتقال انتخابي مستقر.

10.دول الخليج العربي:

تدخلت دول الخليج العربي عام 2011م بشكل كبير في الشأن الليبي، مدفوعة بأهداف استراتيجية لضمان استقرار المنطقة وحماية المصالح الاقتصادية، مثل النفط والغاز، كما دعمت دول الخليج العربي

(1) لبيب بقاص وعبد الرحمان هزيل، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011-2017، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017م، ص63.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

فصائل معينة في الصراع، مما أدى إلى تفاقم الانقسامات الداخلية وإطالة أمد الصراع، وعرقل بشكل مباشر العمليات الانتخابي.[1]

ويرى الباحث إن التحليل المفصل للفاعلين الدوليين والإقليميين يوضح أن التدخلات الخارجية ليست متجانسة، فالدول المختلفة، مثل تركيا التي تدعم حكومة الوفاق الوطني ومصر التي تدعم الجيش الوطني الليبي، لديها دوافع متضاربة وتدعم فصائل متنافسة، وهذا يترجم مباشرة إلى إطالة الصراع الداخلي ويجعل أي عملية انتخابية موحدة مستحيلة، وعندما تدعم القوى الخارجية الأطراف المتعارضة بنشاط، فإنها تمول وتسلح الانقسامات التي تمنع الانتخابات، وإن سعي كل طرف لتحقيق مصالحه الوطنية الفردية، مثل مصالح روسيا في الطاقة أو مصالح فرنسا الاقتصادية، يخلق بيئة تنافسية حيث تكون نتيجة الانتخابات أقل أهمية من السيطرة على العملية أو موارد البلاد، وهذا يفسر بشكل مباشر "العرقلة" كنتيجة للصراع بالوكالة.

المبحث الرابع: تداعيات التدخل الخارجي على الانتخابات الليبية

توفر معايير النظام الدولي اتجاه التدخلات الخارجية في الدول الأخرى بيئة متساهلة لتشكيل المصالح للدول ووضع سياسات لتنفيذها، وبما أن لكل دولة مصالح، فهذا يرفع أيضًا من إمكانية تعارض تلك المصالح بين أي من تلك الدولتين، وعندما يكون هناك تضارب حاد في المصالح بين دولتين، لن تتخلى أي دولة بالضرورة عن مصالحها الخاصة.[2] لقد شكلت التدخلات الخارجية في ليبيا، لا سيما منذ عام 2011م، عاملاً رئيسياً في تعقيد المشهد السياسي والانتخابي، مما أعاق جهود الاستقرار والانتقال الديمقراطي. فقد أفضى هذا التداخل المعقد بين الأجندات الإقليمية والدولية إلى تقويض مقومات السيادة الوطنية وإفراغ المسار الديمقراطي من مضمونه الحقيقي، إذ تحولت الاستحقاقات الانتخابية في كثير من الأحيان إلى ساحة لتصارع النفوذ بدلاً من كونها أداة للتوافق وبناء الدولة، وقد انعكست هذه التدخلات

(1) بلعيد اللافي، "آثـار وتداعيات التدخل الخارجـي في ليبيا." مجلة كلية التربية، العدد 22، 2021، ص 4.

(2) Finnemore, Martha. "Constructing norms of humanitarian intervention." In Conflict After the Cold War. Routledge, (2015): 272-289.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

بصورة مباشرة وغير مباشرة من خلال تداعيات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية عميقة ألقت بظلالها الثقيلة على مسار العملية الانتخابية برمتها، والتي يمكن تفصيلها في التداعيات الآتية.

أولاً: التداعيات الأمنية

أثرت التدخلات الخارجية في البيئة الأمنية الليبية، من خلال ما صاحبها من دعم لأطراف متباينة واستمرار وجود قوى وعناصر مسلحة مرتبطة بالخارج، الأمر الذي أسهم في استمرار حالة عدم الاستقرار وتعدد مراكز القوة الأمنية، وقد انعكست هذه الأوضاع بصورة مباشرة وغير مباشرة على العملية الانتخابية، من خلال صعوبة توفير بيئة أمنية مستقرة تضمن سلامة الناخبين والمرشحين والمؤسسات الانتخابية، وتدعم تنفيذ الاستحقاقات الانتخابية في ظروف ملائمة، حيث تؤدي التدخلات الخارجية إلى تأجيج النزاعات المسلحة والعنف، مما يخلق حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، كما أن الدعم الذي تقدمه قوى إقليمية ودولية لجماعات مسلحة مختلفة يفاقم الوضع الأمني، ويجعل من الصعب التوصل إلى حلول سياسية أو إجراء انتخابات آمنة، كما تُسهم التدخلات الخارجية في إضعاف المؤسسات الأمنية الليبية من خلال تعزيز الولاءات المنقسمة بين الأطراف المتصارعة، كما تؤدي التدخلات إلى زيادة الانقسامات، مما منع المؤسسات الأمنية من العمل بشكل متكامل وفعال لتوفير الأمان للناخبين أثناء العمليات الانتخابية.[1]

ومن أبرز التداعيات الأمنية للتدخلات الخارجية في ليبيا هو تمكين الجهات المسلحة غير الشرعية من السيطرة على مناطق واسعة من البلاد، وقد ساهم الدعم الخارجي في زيادة الفوضى الأمنية في ليبيا، مما زاد من تعقيد الأوضاع وعرقلة العملية السياسي.[2] كذلك أثرت التدخلات الخارجية بشكل كبير على أمن الحدود الليبية، فبعض الأطراف الأجنبية تُسهل عمليات تهريب الأسلحة والأموال عبر الحدود، ويُعد ضعف السيطرة على هذه الحدود عاملًا يزيد من حدة الصراعات الداخلية ويعقد جهود الأمن، وقد أكدت

(1) مركز الدراسات الديمقراطية، "التدخل الدولي في ليبيا بين مصالح القوى والنزاعات الداخلية الليبية بين عامي 2011-2021"، 2021، ص 3.

(2) المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، "المؤسسة الأمنية في ليبيا: الواقع والتحديات". طرابلس: المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2020، ص 102.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

تقارير أن هذا التدخل الخارجي يزيد من تعقيد عمليات تأمين الحدود الليبية ويعزز من الانقسامات بين الأطراف المتنازعة.[1]

ثانياً: التداعيات السياسية

تُعد التدخلات الخارجية من أبرز العوامل السياسية التي تعمق الأزمة، إذ إنها تُضعف الشرعية السياسية لدى الأطراف المحلية؛ بل إن التدخلات الدولية ساهمت في تفاقم الانقسامات السياسية داخل البلاد.[2] وزيادة تعقيد عملية التحول الديمقراطي، فقد أثرت القوى الدولية والإقليمية على قرارات الأطراف الليبية، مما أضعف المساعي نحو التسوية السياسية، وأثر سلباً على عملية بناء الدولة من خلال إعطاء الأولوية لمصالح الدول المتدخلة على حساب المصالح الوطنية الليبية.[3] وتتضح أهمية البعد المؤسسي في الحالة الليبية من خلال ما تشير إليه الدراسات التي تناولت واقع المؤسسات العامة، إذ أدى الانقسام السياسي إلى ظهور إدارات موازية تتنازع الاختصاصات والشرعية، وإلى تراجع التنسيق بين المؤسسات وتشتت عملية صنع القرار الوطني.[4]

وعلى المستوى الداخلي، تسببت التدخلات الخارجية في إضعاف ثقة المواطنين الليبيين في العملية الانتخابية، وقد أدى الدعم المالي والعسكري الخارجي للفصائل الليبية المختلفة إلى تفاقم الانقسامات وزيادة إطالة الأزمة، أدى ذلك إلى جعل العملية الانتخابية تبدو أداةً لخدمة أجندات خارجية، بدلاً من أن تصبح أداء يكون دورها ديمقراطي حقيقي.[5]

---

(1) المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، مرجع سابق ذكره، ص 102.

(2) مركز الدراسات الاستراتيجية، "تأثير التدخلات الخارجية على الشرعية السياسية في ليبيا". القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2022، ص57.

(3) سامح عبد القوي السيد، "أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011–2023)"، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، 2023، ص33.

(4) الربيعي، محمود البشير وفكرون، عزالدين مختار. «فاعلية المؤسسات العامة وانعكاسها على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في ليبيا». *مجلة أبحاث التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية* 1، العدد 1 (2026): 88–113. https://jsdrh.ly/index.php/jsdrh/article/view/7

(5) Carnegie Middle East Center. "The Regional Rivalries and Libya's Political Landscape". Carnegie Endowment for International Peace, 2022, p.29.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

ثالثاً: التداعيات الاقتصادية

أثرت التدخلات الخارجية في ليبيا بشكل كبير على الاقتصاد الوطني، لا سيما بسبب عدم الاستقرار السياسي المستمر، فقد سعى كل طرف للحصول على نفوذ في قطاع النفط والموارد الطبيعية، مما أدى إلى تعطيل عملية الإنتاج والتصدير، كما قلل ذلك من قدرة الحكومة الليبية على إدارة الاقتصاد بفعالية، خاصة مع استمرار الصراع على السيطرة على المنشآت النفطية التي تُعد المصدر الأساسي للإيرادات، كما يعتبر استغلال الموارد الاقتصادية من قبل الأطراف المتدخلة في ليبيا من أبرز تداعيات التدخلات الخارجية، فهناك العديد من الدول الإقليمية والدولية التي تدخلت في النزاع الليبي استهدفت الحصول على فوائد اقتصادية، خاصة في مجالات النفط والغاز، وقد ساهمت التدخلات في استهداف النفط والغاز كمصادر تمويل رئيسية للصراعات السياسية، كما أن دعم بعض الأطراف لدول معينة لتحقيق مصالحها في السيطرة على حقول النفط ومرافق تصديرها، أدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية في ليبيا، وتجدر الإشارة إلى أن إيرادات النفط تشكل أكثر من 90% من ميزانية الدولة في ليبيا.[1] كذلك كان لتأثير العقوبات الدولية على الاقتصاد الليبي أثر بالغ في إضعاف قدرة البلاد على التعافي الاقتصادي والنمو منذ بداية الأزمة السياسية بعد عام 2011م.[2]

وقد ركزت هذه العقوبات، التي فرضتها الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة غالباً، على قطاع النفط، بالإضافة إلى أنظمة مالية وتجارية كانت تعيق تدفقات الأموال، كما ساهمت هذه العقوبات في تدهور البنية التحتية المالية لليبيا، حيث تم تجميد حسابات مصرفية ومصادرة أصول تابعة للحكومة، مما أغرق البلاد في أزمة مالية عميقة، إن تراجع الإيرادات النفطية في ليبيا أحد أبرز نتائج التدخلات الخارجية والصراعات الداخلية، فمع أن قطاع النفط يُعد المصدر الرئيسي للإيرادات في ليبيا، حيث يشكل

(3) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التدخلات الخارجية في ليبيا: تأثيراتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي". مجلة الدراسات العربية، العدد 35، 2023، ص 150- ص165.

2) المركز العربي للدراسات الاقتصادية، "العقوبات الدولية وعزل ليبيا المالي: آثارها على الاقتصاد الوطني"، مجلة الاقتصاد العربي، العدد 22، 2022، ص 120- ص130.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

أكثر من 90% من ميزانية الدولة، إلا أن الصراعات المسلحة، والإغلاقات المتكررة للحقول والموانئ النفطية، وتأثير التدخلات الخارجية قد قلل من الإنتاج بشكل كبير.[1]

رابعاً: التداعيات الاجتماعية والثقافية

أعاقت التدخلات الدولية والإقليمية من توحيد الليبيين حول مشروع وطني جامع، فقد أدى التنافس بين الأطراف الخارجية إلى تفتيت الانقسامات الاجتماعية والسياسية في ليبيا، وزادت النزاعات القبلية والجهوية، بالإضافة إلى استخدامها كورقة ضغط سياسية لتبرير دعمها لفصائل معينة.[2]

حيث تفاقم الانقسامات الاجتماعية بين المكونات العرقية والطائفية المختلفة، فقد عملت على تغذية النزاعات بين القبائل والمجموعات العرقية من خلال دعم طرف ضد الآخر لتحقيق مصالحها، مثل بعض القبائل في الجنوب، مما زاد من حدة النزاعات بينها وبين المكونات الأخرى، كما أدى دعم أطراف خارجية لجماعات تحمل أجندات دينية معينة إلى خلق صراعات طائفية لم تكن موجودة بوضوح في المجتمع الليبي قبل الأزمة، مما شكل تهديداً حقيقياً للنسيج الاجتماعي للبلاد.[3]

ساهمت التدخلات الخارجية في تحويل العديد من المنشآت التعليمية إلى مقار عسكرية، مما أدى إلى توقف العملية التعليمية في عدة مناطق.[4] كما أدت النزاعات الناتجة عن التدخلات الخارجية إلى نزوح آلاف الأسر، مما أثر على انتظام الطلاب في المدارس، خاصة في مناطق الجنوب والغرب الليبي.[5]

---

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، "التدخلات الخارجية في ليبيا: تأثيراتها على قطاع النفط". مجلة الدراسات العربية، العدد 37، 2022، ص 175– ص180.

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية، "ليبيا: التدخلات الخارجية ومستقبل الهوية الوطنية". مجلة السياسة الدولية، العدد 29، 2023، ص 65–ص70.

(2) معهد الدراسات الأفريقية والعربية، "التدخلات الخارجية وتأثيرها على النسيج الاجتماعي في ليبيا"، دورية الدراسات الإقليمية، العدد 33، 2021، ص 95– ص100.

(3) مركز الدراسات الاستراتيجية الليبي، "التدخلات الخارجية وأثرها على التعليم في ليبيا". مجلة الدراسات الأمنية والاجتماعية، العدد 25، 2022، ص 112– ص118.

(5) معهد الدراسات الأفريقية والعربية، "النزوح وتأثيره على التعليم والخدمات الاجتماعية في ليبيا". دورية القضايا الإقليمية، العدد 15،2020م، ص 70–75.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

وساهمت التدخلات الخارجية في تدمير البنية التحتية الأساسية، مما أدى إلى تراجع جودة الخدمات الصحية والاجتماعية.[1]

ويرى الباحث أن التداعيات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية للتدخلات الخارجية مترابطة بشكل وثيق، مما يخلق تأثيراً متتاليًا حيث تؤدي المشكلات في مجال واحد إلى تفاقم المشكلات في المجالات الأخرى، فعلى سبيل المثال، يؤدي الدعم الخارجي للمجموعات المسلحة وضعف المؤسسات الأمنية إلى تآكل الشرعية السياسية وعدم القدرة على الاتفاق على قوانين انتخابية، هذا بدوره يؤثر سلباً على الاقتصاد، مما يؤدي إلى تدهور الخدمات الاجتماعية والنزوح، إن غياب الخدمات الأساسية والنزوح يزيدان من تقويض الظروف اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة، حيث لا يمكن للسكان المحرومين أو النازحين المشاركة بفعالية، وهذا يوضح أن معالجة عرقلة الانتخابات تتطلب نهجا شاملا لهذه القضايا المترابطة، كما أن استغلال الموارد الاقتصادية، وخاصة النفط، يمثل دافعاً رئيسياً لبعض الفاعلين الخارجيين، مما يربط مصالحهم الذاتية مباشرة بإدامة الصراع وعرقلة الانتخابات، فإذا كانت إيرادات النفط تشكل أكثر من 90% من ميزانية ليبيا، فإن السيطرة على هذه الموارد تعد أمراً بالغ الأهمية، إن دعم الفاعلين الخارجيين لفصائل معينة للحصول على نفوذ في حقول النفط يُستفاد منه مباشرة في تغذية الصراع المستمر، حيث يمنع ذلك حكومة موحدة وذات سيادة من السيطرة على هذه الإيرادات وتوزيعها وهذا يخلق حافزاً لهؤلاء الفاعلين الخارجيين لعدم دعم انتخابات حرة ونزيهة بشكل حقيقي، حيث قد تؤدي مثل هذه الانتخابات إلى حكومة لا تتماشى مع مصالحهم الاقتصادية، وبالتالي إدامة "العرقلة.

المبحث الخامس: السيناريوهات المستقبلية للانتخابات في ليبيا

يكتنف المشهد الليبي تعقيدات بالغة وتداخلات متشابكة نتيجة غياب التوافق وتعدد الأقطاب السياسية وتعارض المصالح الخارجية، مما يجعل التكهن بمستقبل العملية الانتخابية أمراً محفوفاً بالتحديات المعقدة، ومع ذلك، فإن هذا المشهد لا تعني انسداد الأفق أو استحالة الحل؛ فالوصول إلى تسوية وطنية حقيقية

(5) مركز البحوث الاجتماعية الليبي، "تدهور الخدمات الصحية والاجتماعية في ليبيا: الأسباب والتداعيات". مجلة التنمية المستدامة، العدد 18،2023م، ص 145-150.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

يظل خياراً قابلاً للتحقق متى ما توفرت الإرادة السياسية الصادقة لتغليب المصلحة العليا للبلاد، وفيما يلي يوضح البحث أربعة سيناريوهات محتملة لمستقبل الانتخابات في ليبيا، مما يعكس التحديات المستمرة وغياب التوافق.

السيناريو الأول: تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى

يبدو تأجيل الانتخابات إلى أجل غير مسمى السيناريو الأرجح في المشهد الليبي، وذلك في ظل الانقسامات السياسية العميقة والتدخلات الخارجية المستمرة، وتتجلى حالة الانسداد هذه في عجز الأطراف الفاعلة الرئيسية المتمثلة في مجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة، عن التوصل إلى اتفاق بشأن قاعدة دستورية تنظم العملية الانتخابية؛ وهو خلاف كان قد أدى سابقاً إلى تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في ديسمبر 2021، نتيجة لنزاعات ممتدة حول القوانين الانتخابية ومعايير أهلية المرشحين، وينطوي هذا التأخير المستمر على تداعيات خطيرة، في مقدمتها خلق حالة من الجمود السياسي وتعميق انعدام الثقة لدى الرأي العام في قدرة المسار الديمقراطي على تحقيق التحول المنشود وعلاوة على ذلك، يتيح هذا الفراغ للأطراف الخارجية فرصة لتوسيع نفوذها من خلال دعم وكلاء محليين، مما يرسخ الانقسام ويزيد من مخاطر نشوء كيانات سياسية موازية في مختلف المناطق، ومع أن هذا المسار قد أصبح واقعاً قائماً، فإن الاستمرار فيه لا يؤدي إلا إلى تفاقم المأزق السياسي؛ إذ يتجاوز تأجيل الانتخابات مجرد إحباط تطلعات الليبيين وتقويض الآمال في عملية انتخابية شفافة وشاملة، ليتحول إلى أداة تعزز حالة الجمود وتعمق التشرذم الجغرافي والمؤسسي في البلاد.

السيناريو الثاني: إجراء انتخابات مشروطة ومحدودة

يتضمن السيناريو الثاني توجهاً محتملاً نحو انتخابات مشروطة ومحدودة النطاق تُنظم على مستوى ضيق، كالاقتراع المحلي أو ضمن مناطق جغرافية محددة وذلك كخطوة لتعزيز الثقة في العملية الانتخابية، وتُعد الانتخابات البلدية التي أُجريت في بعض المناطق الغربية عام 2020م نموذجاً لهذا النهج، الذي هدف إلى تحقيق تقدم سياسي تدريجي في ظل أزمة معقدة، غير أن هذا السيناريو ينطوي على تداعيات عدة؛ إذ تعجز مثل هذه الانتخابات المحدودة عن معالجة الانقسامات السياسية المتجذرة في البلاد، وفي المقابل، قد تستغل أطراف خارجية وفصائل مسلحة هذا المسار لترسيخ نفوذها، وفرض سيطرة الأمر

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الواقع على المناطق الخاضعة لسيطرتها، وتثبيت مكاسبها السياسية والعسكرية على حساب المصلحة الوطنية، وعلاوة على ذلك، ينطوي هذا النهج على مخاطر زيادة عزوف الناخبين وتوليد شعور بالإقصاء والتهميش لدى سكان المناطق غير المشمولة بالعملية، مما يقوض الثقة في أي مساعٍ انتخابية مستقبلية.[1] ويرى الباحث أن اللجوء إلى حلول جزئية، كإجراء انتخابات محدودة أو محلية، ليس إلا حلاً مؤقتاً لا يعالج جوهر الأزمة الليبية، فتفتيت العملية الانتخابية يشكل معالجة لهامش الأزمة ولا يلبي طموح الليبيين، بل أنه يزيد من حالة التهميش لدى بعض المناطق والأقاليم في البلاد، مما يسهم في عزوف الناخبين ويُقوض ثقة الجمهور في العملية السياسية بأكملها، إضافة إلى ذلك، يُهيئ هذا المنحى الجزئي توفير بيئة مناسبة للقوى الخارجية مع التعاون مع جهات نفعية رسمية وغير رسمية محلية لإعادة فرض سيطرتها وفرض سلطتها الفعلية على مناطق نفوذها، وهكذا، تتحول الانتخابات من أداة لانتقال ديمقراطي شامل إلى آلية تُكرس الوضع الراهن وتُعمق الانقسامات السياسية والمؤسسية بدلاً من حلها.

السيناريو الثالث: انتخابات شاملة تحت إشراف دولي

يمثل هذا السيناريو المسار الأكثر تفاؤلاً لحل الأزمة الليبية، إذ يتطلب بناء توافق سياسي بين مختلف الأطراف المعنية لإجراء انتخابات شاملة وشفافة تحت إشراف دولي مباشر، ويتمثل الهدف الرئيسي لهذا الخيار في إضفاء الشرعية على العملية الانتخابية وضمان نزاهتها، لا سيما في ظل الانقسامات الداخلية الراهنة وغياب الاتفاق حول الأطر الدستورية والقانونية التي تحكم البلاد. ويستند هذا النهج إلى تجربة انتخابات عام 2012، التي حظيت بإشادة دولية واسعة لالتزامها بالمعايير الديمقراطية، رغم أنها أخفقت في نهاية المطاف في تحقيق استقرار سياسي طويل الأمد. وفيما يتعلق بالتبعات والنتائج المتوقعة، فإن الإشراف الدولي المباشر سيضفي مصداقية كبيرة على نتائج الانتخابات ويضمن قبولها من قبل مختلف الأطراف، مما يساهم بشكل مباشر في إعادة بناء الثقة المفقودة لدى الشعب الليبي، وعلاوة على ذلك، يساعد هذا المسار في الحد من مخاطر اندلاع صراع مسلح أو موجات من العنف قد تنجم عن رفض

(1) مركز الجزيرة للدراسات، "التحديات السياسية والانتخابية في ليبيا". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023، ص18.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

النتائج أو شيوع شكوك واسعة النطاق بشأن نزاهتها، والتي تشكل عقبة رئيسية في طريق بناء دولة المؤسسات والقانون في ليبيا.[1]

السيناريو الرابع: فشل الانتخابات وزيادة الانقسامات

يُعد هذا السيناريو الأسوأ، حيث إنه إذا أُجريت الانتخابات دون توافق، فقد تؤدي إلى مزيد من الانقسام الداخلي، فعدم الاتفاق على قواعد وإجراءات الانتخابات يمكن أن يحولها إلى أداة لتأجيج الانقسامات السياسية وتعزيز الصراع المسلح بين الأطراف المتنازعة، وقد حدث ذلك في انتخابات عام 2014، التي أسفرت عن انقسام سياسي وتشكيل حكومتين متنافستين، مما أدى إلى تصاعد الصراع في البلاد.[2] قد يؤدي هذا السيناريو إلى اندلاع مواجهات مسلحة جديدة بين الأطراف المتنازعة نتيجة لرفض الخاسرين وينتج عن ذلك تفتت البلاد وزيادة الجهوية وزيادة التدخلات الخارجية التي تعزز الانقسامات، مما يؤدي استمرار الصراع إلى موجات نزوح داخلي وخارجي، كما حدث عام 2014م، عندما نزح آلاف الليبيين نتيجة الاشتباكات المسلحة وتراجع الأزمات الأمنية.[3]

ويرى الباحث إن هذه السيناريوهات تكشف عن معضلة حرجة: فإجراء الانتخابات دون توافق قد يؤدي إلى تفاقم الصراع، في حين أن تأجيلها إلى أجل غير مسمى يرسخ عدم الاستقرار والتدخل الخارجي، وهذا يسلط الضوء على مفارقة حيث يمكن أن تصبح الآلية نفسها لتحقيق الاستقرار "الانتخابات" مصدرا لمزيد من عدم الاستقرار إذا لم تُدار بعناية فائقة وبمشاركة داخلية حقيقية، وهو ما تقوضه التدخلات الخارجية على وجه التحديد، إن انتخابات عام 2014م، التي أدت إلى انقسام سياسي كبير وتشكيل حكومتين متنافستين، مما أدى إلى تصاعد الصراع المسلح، تُعد مثالا مباشرا على هذه العلاقة السببية، فإذا كانت العملية الانتخابية التي تهدف إلى الاتحاد تؤدي بدلا من ذلك إلى الانقسام، فهذا يعني أن الظروف

(1) مركز الجزيرة للدراسات، "الأزمة الانتخابية الليبية بين القانون والواقعية: قراءة في مآلات الوضع السياسي الليبي"، 2021، ص 15- ص18.

(2) مركز الجزيرة للدراسات. "الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي". 2021، ص 12- ص16.

(3) معهد دول الخليج العربية في واشنطن AGSIW .. "الانقسامات القديمة والجديدة تقطع طريق ليبيا نحو الانتخابات". 2021، ص 9- ص10.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الأساسية "الثقة، التوافق، المؤسسات الموحدة" غائبة، وتُسهم التدخلات الخارجية، من خلال دعم فصائل محددة وتقويض التوافق، بشكل مباشر في الظروف التي تجعل السيناريو الرابع "فشل الانتخابات" خطرا كبيراً، مما يحبس ليبيا في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار، وعلى الرغم من أن السيناريو الثالث "انتخابات شاملة تحت إشراف دولي" يُقدم على أنه الأكثر تفاؤلًا، فإن السياق التاريخي، مثل الإشادة بانتخابات 2012م، التي لم تؤد إلى استقرار مستدام، يشير إلى أن الإشراف الدولي وحده لا يكفي، ولا يمكنه ضمان النزاهة الفنية، ولا يستطيع ضمان الإرادة السياسية الحقيقية أو التغلب على الانقسامات الداخلية العميقة والتدخلات الخارجية، من جانب آخر لقد حظيت انتخابات 2012م بـ"إشادة دولية"، ومع ذلك، انزلقت البلاد إلى صراع وانقسام بحلول عام 2014م، وهذا يعني أنه بينما يمكن للإشراف الدولي أن يضمن نزاهة التصويت، فإنه لا يستطيع معالجة صراعات السلطة الأساسية أو الأجندات الخارجية المتضاربة التي تعرقل في نهاية المطاف الانتقال ما بعد الانتخابات، وبالتالي فإن الإشراف الدولي على الرغم من ضرورته للمصداقية، ليس حلًا مثالياً وإنما يجب أن يقترن بتوافق سياسي داخلي حقيقي لكي يحقق نجاحه، مع ضرورة إنهاء التدخلات الخارجية الضارة.

الخاتمة

خلص البحث إلى أن مسار العملية الانتخابية في ليبيا منذ عام 2011م لم يتأثر بعامل واحد، وإنما تشكل في ظل تفاعل معقد بين الانقسامات الداخلية والتدخلات الدولية والإقليمية، وقد أظهر التحليل أن التدخلات الخارجية، على اختلاف دوافعها وأشكالها، أسهمت في إعادة تشكيل موازين القوى السياسية والأمنية، وتعميق حالة الانقسام، وإضعاف قدرة المؤسسات على الوصول إلى توافقات مستقرة بشأن القواعد والإجراءات الانتخابية، كما امتدت تداعياتها إلى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بما أثر في البيئة العامة اللازمة لإجراء انتخابات مستقرة وذات قبول واسع، وأكدت الدراسة أن تعثر استحقاق ديسمبر 2021م لا يمكن إرجاعه إلى التدخل الخارجي وحده، بل ارتبط كذلك بخلافات سياسية وقانونية وأمنية داخلية متراكمة، وتبين كذلك أن استمرار المرحلة الانتقالية وتعدد مراكز النفوذ يظل من أبرز التحديات أمام الانتقال إلى انتخابات شاملة، ومن ثم، فإن تجاوز حالة التعثر الانتخابي يتطلب بناء توافق سياسي ودستوري داخلي، وتعزيز مؤسسات الدولة، وتوفير بيئة أمنية مستقرة، مع الحد من تأثير التنافس الخارجي

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

على القرار الوطني، وعليه، يبقى نجاح العملية الانتخابية مرتبطاً بقدرة الأطراف الليبية على بناء إطار مؤسسي توافقي يجعل الانتخابات وسيلة لتسوية الخلاف السياسي، لا امتداداً له.

وإلى جانب الجهود الداخلية، تبرز الحاجة الملحة إلى توجيه المجتمع الدولي والفاعلين الإقليميين نحو دعم مسار الاستقرار عبر بلورة مظلة أممية ودولية موحدة تحترم السيادة الليبية، وتكبح جماح التدخلات السلبية، وتعمل على توظيف التأثير الخارجي كداعم وضامن حقيقي للعملية الديمقراطية بدلاً من جعله أداة لتعطيلها أو تجزئتها، وفي ضوء ما توصل إليه البحث من تحليل لهذه التفاعلات، يمكن تحديد أبرز النتائج التي خلص إليها، والتوصيات التي يرى البحث أهمية الأخذ بها، على النحو الآتي:

النتائج

1. أسهمت التدخلات الدولية والإقليمية، بالتفاعل مع الانقسامات السياسية والأمنية الداخلية، في إعادة تشكيل موازين القوى وتعقيد مسار العملية الانتخابية، من خلال تعدد مراكز النفوذ وتباين المصالح، الأمر الذي أضعف فرص التوافق حول القواعد والإجراءات المنظمة للاستحقاق الانتخابي، وأدى إلى استمرار حالة التعثر السياسي والمؤسسي، وهو ما انعكس سلباً على آمال الشارع الليبي في تحقيق استقرار دائم وبناء دولة المؤسسات.
2. انعكست حالة التنافس الخارجي، ودعم أطراف محلية متباينة على البيئة الأمنية والسياسية والاقتصادية للعملية الانتخابية، بما في ذلك استمرار مظاهر الانقسام الأمني والمؤسسي المرتبط به، وتعدد مراكز القوة، والضغوط المرتبطة بإدارة الموارد الاقتصادية، وهو ما حد من توافر البيئة المستقرة والضمانات اللازمة لإجراء انتخابات منتظمة تحظى بقبول واسع.
3. أظهر البحث أن تعثر العملية الانتخابية لا يمكن تفسيره بالتدخلات الخارجية وحدها، وإنما يمثل نتاجاً لتفاعلها مع عوامل داخلية، أبرزها ضعف المؤسسات، والانقسام السياسي، والخلافات القانونية والدستورية، وتعدد مراكز القرار ومن ثم، فإن استمرار المرحلة الانتقالية أوجد بيئة قابلة لتأثير المصالح الخارجية، وأضعف القدرة على بناء مسار انتخابي توافقي ومستدام، مما يتطلب إرادة وطنية حقيقية لكسر هذه الحلقة المفرغة واستعادة سيادة القرار السياسي

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

التوصيات

استناداً إلى النتائج السابقة، يوصي البحث بما يأتي:

1. العمل على بناء توافق وطني ليبي حول الأسس الدستورية والقانونية المنظمة للانتخابات، من خلال حوار سياسي ومؤسسي شامل يضم مختلف الأطراف، بما يضمن وضوح القواعد الانتخابية وقبولها، ويحد من توظيف الخلافات السياسية في تعطيل الاستحقاقات الانتخابية.
2. تعزيز بناء مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسات الأمنية والقضائية والانتخابية، بما يكفل استقلاليتها وقدرتها على توفير البيئة الملائمة لإجراء انتخابات آمنة ونزيهة وذات مصداقية، مع الاستفادة من آليات المراقبة الدولية وفق أطر متفق عليها وطنياً لدعم الشفافية ونزاهة العملية الانتخابية.
3. تطوير آليات وطنية لإدارة الموارد الاقتصادية، ولا سيما إيرادات النفط والطاقة، بصورة شفافة ومتوازنة، والعمل بالتوازي مع المجتمع الدولي على الحد من أشكال التدخل التي تؤثر في استقلالية القرار الوطني، بما يسهم في تقليص توظيف الموارد والصراعات المحلية في التنافس الخارجي، وتهيئة ظروف أكثر استقراراً لاستكمال المسار الانتخابي.
4. تفعيل دور الدبلوماسية الوقائية والوساطة الإقليمية والدولية لتقريب وجهات نظر الأطراف الليبية، وتوحيد المبادرات الخارجية المتداخلة تحت مظلة أممية واحدة تحترم السيادة الوطنية، بما يضمن تحويل الدعم الخارجي من عامل تأزيم وتعطيل إلى رافعة حقيقية لتحقيق الاستقرار وإنجاح مسار الانتقال الديمقراطي.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

الجابري، محمد عابد. الدولة والمجتمع في الفكر السياسي العربي. بيروت: دار الفكر، 1991م.

جاد الله، أحمد. القانون الدولي: الأسس والمفاهيم. القاهرة: مكتبة دار العلوم، 2017م.

الجباني، محمد غازي ناصر. التدخل الإنساني في ضوء القانون الدولي العام. ط 1. بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010م.

الشريف، عابدين الدردير، وراضية محمد المعداني. تاريخ الانتخابات في ليبيا 1877م–2014م. ط 1. بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2018م.

يونس، عدي محمد رضا. التدخل الهدام والقانون الدولي العام: دراسة مقارنة. بيروت: المؤسسة الحديثة للكتب، 2010م.

ثانياً: رسائل الماجستير والدكتوراه

بقاص، لبيب، وهزيل، عبد الرحمان، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية 2011–2017، رسالة ماجستير، الجزائر: جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017م.

زردومي، علاء الدين. "التدخل الأجنبي ودوره في إسقاط نظام القذافي". رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012م.

ثالثاً: المجلات العلمية والدوريات والمراكز البحثية

أمين، صحبي محمد، مبدأ عدم جواز التدخل في شؤون الدول في إطار القانون الدولي الإنساني، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2016م.

البكباك، مفيد خليفة، وعزالدين مختار فكرون. «الأمننة وإدارة الأزمات الأمنية في الدول الهشة: دراسة تحليلية في ضوء نظرية الأمننة». مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال 13، العدد2، (2026)
https://journals.misuratau.edu.ly/eps/ojs/index.php/eps/article/view/511

بن علال بن رحو، سهام. "الأزمة الليبية بين الإرث السياسي وثقافة الشرعية الانتخابية استراتيجيا". مجلة دراسات الدفاع، عدد 10 (السداسي الثاني 2018م).

بن علي، أحمد. "السياسة الجزائرية تجاه الأزمة الليبية: التحديات والمواقف". مجلة العلاقات الدولية 15، عدد 1 (2018م).

بوستي، توفيق وسمي، بخوش، "السياسة الإيطالية في ليبيا ما بعد القذافي: قراءة في الأبعاد والاتجاهات"، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، 6(1)، 2021.

بوعلي، سمية. "تونس والأزمة الليبية: جهود الوساطة والتحديات الأمنية". مجلة العلاقات الدولية 21، عدد 2 (2020م).

جابر، محسن رمضان. "أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي 2011–2023". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية 20، عدد 1 (2023م).

الجبالي، محمد. "مصر والأزمة الليبية: السياسات والدور الإقليمي". مجلة السياسة والدراسات الدولية 47، عدد 2 (2021م).

حساني، خالد. "بعض الأشكال النظرية لمفهوم التدخل الإنساني". مجلة المستقبل العربي، عدد 425 (2014م).

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

الربيعي، محمود البشير وفكرون، عزالدين مختار، «فاعلية المؤسسات العامة وانعكاسها على تنفيذ سياسات التنمية المستدامة في ليبيا». مجلة أبحاث التنمية المستدامة في العلوم الإنسانية 1، العدد 1 (2026): 88–113. https://jsdrh.ly/index.php/jsdrh/article/view/7

رسولي، أسماء. "التدخلات الخارجية في دول 'الربيع العربي' وتأثيراتها على مسار التحولات السياسية فيها: مصر، ليبيا، تونس أنموذجا". مجلة العلوم السياسية (2016م).

زعيتر، أبوبكر. "المغرب ودوره في معالجة الأزمة الليبية: الجهود الدبلوماسية والتحديات". مجلة السياسة الدولية 48، عدد 2 (2016م).

السيد، سامح عبد القوي. "أثر التدخلات الخارجية على الأمن القومي الليبي (2011–2023م)". مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية (2023م).

اللافي، بلعيد. "آثار وتداعيات التدخل الخارجي في ليبيا". مجلة كلية التربية، عدد 22 (2021م).

مركز البحوث الاجتماعية الليبي. "تدهور الخدمات الصحية والاجتماعية في ليبيا: الأسباب والتداعيات". مجلة التنمية المستدامة، عدد 18 (2023م).

مركز الجزيرة للدراسات. "الأزمة الانتخابية الليبية بين القانون والواقعية: قراءة في مآلات الوضع السياسي الليبي". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م.

مركز الجزيرة للدراسات. "الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي". الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2021م.

مركز الجزيرة للدراسات. التحديات السياسية والانتخابية في ليبيا. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2023م.

مركز الدراسات الاستراتيجية الليبي. "التدخلات الخارجية وأثرها على التعليم في ليبيا". مجلة الدراسات الأمنية والاجتماعية، عدد 25 (2022م).

مركز الدراسات الاستراتيجية. "تأثير التدخلات الخارجية على الشرعية السياسية في ليبيا". القاهرة: مركز الدراسات الاستراتيجية، 2022م.

مركز الدراسات الاستراتيجية. "ليبيا: التدخلات الخارجية ومستقبل الهوية الوطنية". مجلة السياسة الدولية، عدد 29 (2023م).

مركز الدراسات الديمقراطية. "التدخل الدولي في ليبيا بين مصالح القوى والنزاعات الداخلية الليبية بين عامي 2011–2021م. تقرير بحثي، 2021م.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "التدخلات الخارجية في ليبيا: تأثيراتها على الاستقرار السياسي والاقتصادي". مجلة الدراسات العربية، عدد 35 (2023م).

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. "التدخلات الخارجية في ليبيا: تأثيراتها على قطاع النفط". مجلة الدراسات العربية، عدد 37 (2022م).

المركز العربي للدراسات الاقتصادية. "العقوبات الدولية وعزل ليبيا المالي: آثارها على الاقتصاد الوطني". مجلة الاقتصاد العربي، عدد 22 (2022م).

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية. المؤسسة الأمنية في ليبيا: الواقع والتحديات. طرابلس: المركز الليبي للدراسات الأمنية والعسكرية، 2020م.

مركز دراسات الوحدة العربية. دور التدخلات الخارجية في الأزمة الليبية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2022م.

معهد الدراسات الأفريقية والعربية. "التدخلات الخارجية وتأثيرها على النسيج الاجتماعي في ليبيا". دورية الدراسات الإقليمية، عدد 33 (2021م).

معهد الدراسات الأفريقية والعربية. "النزوح وتأثيره على التعليم والخدمات الاجتماعية في ليبيا". دورية القضايا الإقليمية، عدد 15 (2020م).

معهد دول الخليج العربية في واشنطن (AGSIW). "الانقسامات القديمة والجديدة تقطع طريق ليبيا نحو الانتخابات". تقرير تحليلي، 2021م.

رابعاً: المراجع الأجنبية

Allan, J. A., ed. *Libya Since Independence: Economic and Political Development*. London: Croom Helm, 1982.

Bellamy, Alex J. "The Responsibility to Protect and the 2011 Intervention in Libya." *International Politics* 48, no. 3 (2011).

Carnegie Middle East Center. *The Regional Rivalries and Libya's Political Landscape*. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2022.

Davidson, Jason W. "France, Britain and the Intervention in Libya: An Integrated Analysis." *Cambridge Review of International Affairs* 26, no. 2 (2013).

Finnemore, Martha. "Constructing norms of humanitarian intervention." In Conflict After the Cold War. Routledge, (2015): 272-289

Köse, E. "Turkey’s Strategy in Libya After 2021: Political and Military Influence in the Mediterranean." *Mediterranean Affairs* 31, no. 4 (2022).

Lacher, Wolfram. "The Libyan Conflict and Italy's Strategic Dilemmas." *Mediterranean Politics* 18, no. 3 (2013).

Lang Jr., Anthony F. "Punitive Intervention: Enforcing Justice or Generating Conflict?" In *Just War Theory*, edited by Mark Evans, 50–70. Edinburgh: Edinburgh University Press, 2020.

London School of Economics (LSE). "Social and Cultural Dynamics in Libya’s Political Process." LSE Research Report, London School of Economics.

Tischler, J. "U.S. Foreign Policy in the Libyan Conflict: Balancing Counterterrorism and Diplomacy." *International Affairs Review* 48, no. 3 (2020).

Trauthig, Inga Kristina. "Gaining Legitimacy in Post-Qaddafi Libya: Analyzing Attempts of the Muslim Brotherhood." *Societies* 9, no. 3 (2019).

United States Institute of Peace. "Security and Justice in Post-Revolution Libya: Where to Turn?" *Peaceworks*, no. 100 (2013).

خامساً: المواقع الالكترونية

Carnegie Endowment for International Peace. "Libya's Constitutional Deadlock: Challenges and Prospects." Accessed https://carnegieendowment.org/.

Council on Foreign Relations (CFR). "Foreign Influence and Libya’s Ongoing Conflict." Accessed https://www.cfr.org/.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)

Institute for Security Studies (ISS). "Libya's Security Crisis and Its Impact on Elections." Accessed https://issafrica.org/.
International Crisis Group (ICG). "Libya’s Electoral Impasse: Understanding Internal Tensions." Accessed. https://www.crisisgroup.org/.
Kington, Tom. "What Military Advantage Could Russia Get Out of Libya?" *Defense News*, February 2, 2024. https://www.defensenews.com/.
United Nations High Commissioner for Refugees (UNHCR). "Displacement and Voter Registration Challenges in Libya." Accessed
United Nations Support Mission in Libya (UNSMIL). "Libya Political Dialogue Report." Accessed https://unsmil.unmissions.org/.

هذا البحث مرخص بموجب المشاع الإبداعي (CC BY 4.0)